



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة رقم (1)

مأزق إعادة الإعمار في قطاع غزة*

29 آذار 2015

* أعد هذه الورقة د. سمير أبو مدللة، المحاضر في الاقتصاد، جامعة الأزهر، لأغراض النقاش في ندوة الطاولة المستديرة هي لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ورقة خلفية - مسودة للنقاش الداخلي مأزق إعادة الإعمار في قطاع غزة*

المحتويات:

- 1- حجم الدمار في قطاع غزة، والخطط المُعدة لإدارة ملف الإعمار، والنشاط الاقتصادي وما تم تحقيقه حتى الآن.
- 2- اتفاقية وقف إطلاق النار، وشروط فك الحصار عن قطاع غزة.
- 3- أسباب عدم فتح المعابر حتى الآن، وما علاقة ذلك باتفاقية مخيم الشاطئ.
- 4- تقييم آلية سير " إدخال الحديد والاسمنت ومواد الإعمار"، هل تقدم البديل للمصالحة وفك الحصار.
- 5- اتجاهات المزاج العام في قطاع غزة، و إلى متى يمكن للمتضررين من الحرب الاستمرار في الوضع الحالي.
- 6- هل نحن أمام احتمالات حرب خارجية أم تفجر الوضع الداخلي: قراءة في المواقف الإسرائيلية والقوى الفاعلة في قطاع غزة.
- 7- الخروج من المأزق: هل بالإمكان أن تكون مصلحة المواطنين البوصلة في تحقيق ذلك.

1- حجم الدمار في قطاع غزة، والخطط المُعدة لإدارة ملف الإعمار، والنشاط الاقتصادي وما تم تحقيقه حتى الآن.
تعتبر قضية أعمار قطاع غزة المسألة الأكثر مأساوية أمام سكانه بسبب عدم تنفيذ خطة الإعمار والإنعاش المبكر في قطاع غزة الناجمة عن الانقسام السياسي الفلسطيني والعراقيل الإسرائيلية الممنهجة، إضافة لعدم التزام المانحين بتعهداتهم التي أعلنوا عنها في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة، أكتوبر 2014، فمن المعروف أن الأراضي الفلسطينية قد شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً في السنوات الأولى من قدوم وولادة السلطة الفلسطينية، ومنذ العام 2000 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية تراجعت الأوضاع الاقتصادية ويظهر ذلك في المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحديد معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، أضحت الأوضاع في قطاع غزة أكثر شدة ووطأة في الفترة ما بعد العام 2006 في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي تمخضت عن فوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية التي واجهت مقاطعة دولية واسعة بسبب رفضها لشروط الرباعية. ورغم التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية بين حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في ربيع 2007، إلا أن حركة حماس فرضت سيطرتها بالقوة على قطاع غزة مما أدى إلى الانقسام السياسي الذي ما زال يسود الحلبة السياسية الفلسطينية لغاية الآن. حيث تعثرت جهود تحقيق المصالحة بين القوى السياسية الفلسطينية المختلفة رغم توقيع العديد من الاتفاقيات. وقد وفر الانقسام بيئة مشعة لاستمرار إسرائيل في فرض الحصار على قطاع غزة، ولشن الاعتداءات الدامية عليه.

شنت إسرائيل عدواناً واسعاً على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008 استمر 22 يوماً وأسفر عن استشهاد 1417 فلسطيني وإصابة 5450 آخرين، وبعد ذلك شهدت الأراضي الفلسطينية هدوءاً نسبياً في الأعوام 2010-2012 وتخفيفاً جزئياً للحصار، وأعادت إسرائيل عدوانها مرة أخرى في نوفمبر للعام 2012 وأسفر عن استشهاد 177 مواطناً وإصابة المئات، وأدى هذا العدوان لتوقف شامل في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، وقُدّرت الخسائر بنحو 638.1 مليون دولار.¹

* أعد هذه الورقة د. سمير أبو مدللة، المحاضر في الاقتصاد، جامعة الأزهر، لأغراض النقاش في ندوة الطاولة المستديرة هي لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ويعتبر العدوان الإسرائيلي الأخير المُسمى بالحرف الصامد والذي استمر 51 يوماً والأسوأ والأكثر عدوانية سواء من الناحية البشرية أو المادية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد البشري بلغ عدد الشهداء 2147، وبلغ عدد الجرحى 11100 جريحاً، وتشير التقارير أن 1000 طفلاً سيعانون من إعاقات دائمة؛ وعند مقارنة بين عدوان 2014 وعدواني 2009، و2012 يتضح حجم المعاناة التي خلفها العدوان الأخير² حيث أن التقديرات تشير إلى أن الخسائر المباشرة قد بلغت 2326 مليون دولار.³

ومن تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة الآثار النفسية والصدمات حيث تقدر اليونيسيف أن 226 ألف فلسطيني من الأطفال بحاجة إلى الرعاية النفسية.⁴

وبلغت المنشآت المدمرة كلياً وجزئياً حوالي 18000 وحدة، والاحتياج اليومي لقطاع غزة من المواد الإنشائية الأساسية 1000 شاحنة تشمل 5000 طن اسمنت و1000 طن حديد و19000 طن من الحصى، و15000 طن من البيسكورس، وأن احتياجات غزة من الوحدات السكنية عدا المدمرة سنوياً حوالي 5000 وحدة نتيجة النمو الطبيعي عدا العجز السابق 70,000 وحدة سكنية.⁵

وتبلغ تكلفة الوحدة السكنية الواحدة 60,000 دولار، وأن ما يدخل من معبر كرم أبو سالم من احتياجات قطاع غزة بلغ 20% من مواد البناء والتشييد ولوازم الإنشاءات.⁶

أما عن الخطط المعدة للاعمار في قطاع غزة فتمثلت بالخطة الوطنية للإنعاش المبكر التي أقرتها حكومة التوافق الوطني .

تُقدر التكلفة الإجمالية لأعمال الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في كل القطاعات بحوالي 4 مليارات دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ قرابة ثلاثة أضعاف التكلفة التي تم تقديرها بعد عدوان 2008 ويعادل 35% من إجمالي الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية، ويعتبر هذا المبلغ كبيراً مقارنة بموازنة التنمية الفلسطينية للعام 2015 والتي تبلغ 316 مليون دولار.⁷

ولنجاح تلك الخطة لا بد من التركيز على الجوانب التنموية للاعمار والاستمرار في دعم القطاعات والأنشطة التنموية والتي تضيف قيم اقتصادية حقيقية تحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة كالبطالة والفقر، وذلك بالاهتمام بالمشاريع التطويرية والتنموية وعدم الاعتماد على برامج الإغاثة المؤقتة، وللأراضي الفلسطينية مثال حي على ذلك حيث أنه وخلال عشرون عاماً لم ينجم عن المساعدات والمنح الخارجية وبرامج الحكومة المتعاقبة دوراً ملموساً في تحسين مستوى المعيشة رغم قدرتها على تقليل درجة الحرمان وتخفيف حدة ووطأة الفقر ويبقى الأصل هو الجانب التنموي لكل سياسة.

وهناك انتقادات للخطة الوطنية للإنعاش المبكر تتمثل في النقاط التالية:⁸

- استناداً إلى تعريف الخطة لإعادة الإعمار فإن الخطة تتضمن إعادة ما دمرته قوات الاحتلال إلا أنها لا تقدم مفهوماً تنموياً شاملاً إلا بنصوص غامضة وملتبسة كأهداف ينتج عنها رخاء وازدهار، وبيئة ملائمة لنمو المشاريع.
- تبلغ ميزانية مرحلة إعادة الإعمار 432,2 مليون دولار أي 60.3% من حجم الموارد المطلوبة، والباقي موزع في المرحلتين السابقتين 10.3% لمرحلة الإغاثة و29.4% لمرحلة الإنعاش المبكر.

وبعد مرور ستة أشهر على توقيع وقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني فإن ما تم رصده في الخطة لمرحلة الإغاثة 414 مليون دولار، ولمرحلة الإنعاش المبكر 1148 مليون دولار. أي أن الخطة افترضت أنها ستستغرق 1598 مليون دولار بنهاية الشهر السادس، لتبدأ المرحلة الثالثة، مرحلة إعادة الإعمار التي تحتاج وفق تقديرات الخطة إلى 2432 مليون دولار، واقعيًا، ما تم إنفاقه فعلاً حتى الآن وفقاً لتصريحات المؤسسات الدولية وحكومة الوفاق لا يتجاوز 400 مليون دولار أي 25% من المبلغ المطلوب، وما دخل من مواد البناء يُقدر بحوالي 60 ألف طن نصفها تقريباً من الاسمنت، وهي كمية تكفي القطاع في الأحوال العادية لمدة أسبوع. وتم إزالة 75 ألف طن من الأنقاض التي يبلغ حجمها 2.5 مليون طن، إضافة إلى تقديم تعويضات لعشرات الآلاف من المتضررين جزئياً وتغطية إيجار أربعة أشهر للمتضررين كلياً مع مساعدات أخرى، وتوفير عدد من البيوت المتحركة ومراكز الإيواء لمن تبقى من المتضررين والبالغ حوالي 11 ألف مواطن.⁹

2- اتفاقية وقف إطلاق النار، وشروط فك الحصار عن قطاع غزة.¹⁰

توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي الثلاثاء 26 أغسطس/آب بوساطة مصرية إلى اتفاق لإنهاء 51 يوماً من العدوان، وينص الاتفاق على مجموعة من النقاط عمل عليها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون خلال محادثات غير مباشرة جرت في القاهرة على مدى أسابيع، وفيما يلي تلخيصاً لأبرز نقاطه:

- التوافق الفلسطيني على وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وفي المقابل تقوم إسرائيل بوقف كل عملياتها العسكرية.
- موافقة إسرائيل على تيسير تدفق البضائع، بما في ذلك معدات وتجهيزات إعادة الأعمار.
- موافقة مصر على فتح معبر رفح وتسلم الرئيس محمود عباس، المسؤولية عن إدارة الحدود مع مصر.
- تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية تنسيق عمليات إعادة الإعمار مع المانحين الدوليين.
- تعمل إسرائيل على تضيق نطاق المنطقة الأمنية العازلة داخل حدود قطاع غزة من 300 متر إلى 100، وتوسيع نطاق الصيد البحري إلى ستة أميال عوضاً عن ثلاثة في حال جمود الهدنة المتبادلة.
- وافق الطرفان على التعاطي مع قضايا معقدة لا زالت محوراً خلافياً كالإفراج عن الأسرى والمطلب الفلسطيني المتعلق بميناء غزة في غضون شهر.

ويمكن القول أن التفاهات أعلاه- رفع الحصار وإعادة الإعمار وتحسين جودة حياة المواطنين الغزيين لم تترى عملياً نور الحياة، وفي هذا المجال يرى النائب قيس أبو ليلي عضو الوفد الفلسطيني المفاوض:

أن إسرائيل أقدمت على سلسلة من الخروقات بما أفرغ التفاهات من مضمونها وينسحب ذلك على مساحة الصيد البحري وإعادة الإعمار والسماح بدخول مستلزمات البناء، ويضيف أبو ليلي: تقوم إسرائيل بالتحايل على كافة الضمانات بما فيها الضمانة المصرية لتنفيذ الاتفاق والضمانات الدولية بما فيها ضمانة جون كيري المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى، وعليه والقول لقيس أبو ليلي أن الضمانات الدولية والإقليمية ليست بالضمانات المطلقة وإنما تتعلق بتوازن القوى وإمكانية التراجع الإسرائيلي عنها.¹¹ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما زالت مناطق الصيد تقل عن 6 ميل، والمعابر مغلقة، ولم تلتزم إسرائيل بتضييق المناطق العازلة على الحدود مع قطاع غزة.

3- أسباب عدم فتح المعابر حتى الآن، وما علاقة ذلك باتفاقية مخيم الشاطئ.

يعتبر معبر رفح المتنافس الوحيد لأهالي قطاع غزة وشكل إغلاقه المتواصل سبباً في ترمي الأوضاع في قطاع غزة، ومن شروط اتفاق الشاطئ الذي تم بين حركتي حماس وفتح أن تستلم حكومة التوافق المعابر، وبعد قرابة عام من توقيع الاتفاق لم يتم نشر الحرس الرئاسي التابع للسلطة كخطوة أولى وضرورية لإعادة صياغة الآلية الفلسطينية المصرية لتشغيل المعبر، وترى حكومة التوافق الوطني أن عدم تسلمها إدارة معابر قطاع غزة أحد أهم الأسباب التي أفضت إلى بطء شديد في عملية إعادة الإعمار.

وأن كل ما وصل من أموال تم توزيعه على المتضررين جراء العدوان الأخير على غزة، و أن الأموال تصل بشكل بطيء جداً وكذلك إدخال مواد البناء، بحيث لا تتناسب الكميات التي دخلت القطاع مع جزء بسيط من احتياجات القطاع.¹² ويعود فشل تطبيق اتفاق الشاطئ للاختلاف والتباين بين حركتي فتح وحماس وكذلك وجود ضغوط خارجية تمنع كلا الطرفين من الالتزام بالاتفاقات الموقعة. وقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن الخلاف بين الحركتين يعود إلى جملة من العوامل من بينها الخلفية الأيديولوجية للحركتين، وأزمة بناء الثقة بينهما، واختلاف البرنامج السياسي والتدخلات الخارجية والانحيازات السياسية.¹³

إلى أن معد الورقة يرى أن "جوهر الخلاف بين حركتي فتح وحماس يعود للصراع على السلطة بشكل رئيسي وليس لاختلافات جوهرية في البرامج السياسية ولا لجهة تحالف أحد الطرفين لمحور الاعتدال أو الممانعة، وحتى الخلفية الأيديولوجية لا تشكل تناقضاً جوهرياً بين الحركتين باعتبار أن أيديولوجية الإسلام السياسي لحماس لم تقف عائقاً أمام اشتراكها في السلطة، والنظام السياسي القائم - وهذا ينسحب على حركة الإخوان المسلمين العالمية، وأن إطفاء البعد الديني والقداسة على الصراع يقع في خانة تسييس الدين وتدين السياسة، علماً بأن فتح لا تنفي البعد الثقافي والحضاري والإنساني للإسلام في الصراع القائم".

4- تقييم آلية سيرى " إدخال الحديد والاسمنت ومواد الإعمار"، هل تقدم البديل للمصالحة وفك الحصار.

بعد انعقاد مؤتمر المانحين بالقاهرة 12 أكتوبر 2014 وتعهد المانحون بتقديم 5.4 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة وفقاً لآلية الأمم المتحدة المعروفة بآلية سيرى والتي لا زالت تسير ببطء شديد وتمضي بخطوات سلخفاة، ويرى مختصون اقتصاديون أنها سبب رئيسي لإعاقة عملية الإعمار، حيث تنص آلية سيرى على توفر جدران عالية في محال مواد البناء المعتمدة لحماية هذه المحال، وتركيب معدات مراقبة وحماية لهذه المحال للتأكد من عدم تهريب مواد البناء، وأن من يستلمها هم المتضررون أنفسهم، وتشترب الآلية المقترحة وجود حراسة دائمة على محال مواد البناء المعتمدة كنقاط للتوزيع، إضافة إلى وجود باحث ميداني يعمل على معاينة المواقع المدمرة وتحديد حجم الخسائر والمواد المطلوبة لإعادة الإعمار، وبناء عليه يتم تسليم المواطن المتضرر قسائم أو كويونات بالمواد اللازمة، ويستلمها من نقاط توزيع معينة، ويعتقد أحد المحللون أن تلك الآلية ستعزز عمل السوق السوداء في بيع الإسمنت، وسيرتفع سعره بشكل كبير، وهو ما يضر بقطاع الإنشاءات بشكل كبير، وينسف أي فكرة يمكن الحديث عنها عن رفع للحصار أو حتى تخفيفه، واعتبرها تجميل للحصار وفرضه على قطاع غزة، إضافة لذلك فإن بطء آلية سيرى سيرافقها فقدان 500 مليون دولار كرسوم للمعابر وبدل النقل من أصل 2700 مليون دولار أي ما يشكل 18.5% من قيمة المبلغ المخصص للإعمار.¹⁴

ووصف البعض آلية سيرى بورقة توت للتغطية على العورات والقصور الإداري تجاه الإعمار الذي يمارسه المجتمع الدولي والمانحين، وأنها مهزلة من حيث فقدانها الأسلوب العلمي والجدوى التقنية المتمثلة بإهدار جهود عدد كبير من الموظفين

الأجانب وبمتربات عالية ومركبات خاصة وحراسات وأدوات فحص لتراقب في نهاية المطاف كيس الإسمنت الداخل إلى غزة، وعلى الرغم من إقرار مؤتمر المانحين مبلغ 1.2 مليار دولار كتكلفة مبدئية لإعادة الإعمار إلا أن ما وصل أقل بكثير وبسبب ذلك هناك دعوات بالإسراع في إعادة الأعمار.¹⁵ ووصف أحد الخبراء الاقتصاديين آلية الأمم المتحدة بأنها عبارة عن مسحوق دولي لتجميل قطاع غزة، ويشير أن قطاع غزة يحتاج فعلياً 10 آلاف طن اسمنت بشكل يومي على مدار العام دون عرقلة، إضافة إلى الحصمة والحديد وأدوات البناء، على أن يكون الإدخال على مدار أيام العام، وحسب الداخل لقطاع غزة فإن القطاع يحتاج لـ 20 عاماً إذا ظل التعامل عبر تلك الآلية، وهذا ما قالته منظمة شلتر كلستر الدولية، وهذا أحد أوجه الانتقاد لآلية سيربي والتي لا زالت غامضة في مضمونها مما يتطلب العمل على إسقاطها والبحث عن بديل عبر فتح معابر قطاع غزة، وإدخال السلع والبضائع المطلوبة دون شرط أو قيد، وتوسيع منطقة الصيد، وإلغاء المنطقة العازلة، وتهيئة الأمور لتنمية مستدامة في قطاع غزة، ودعم الحرية الاقتصادية بين الضفة وغزة، إضافة لإلزام المانحين بتعهداتهم المالية، كذلك فإن هناك إشكالية أخرى وهي توزيع الكرفان والتي لا تعتبر مأوى صحي للمتضررين، ويعتبر الكرفان في وقت الأزمة كحالة إغاثية ولكن إن امتدت الأزمة وطالت يكون حالة لا إنسانية وأصبح يشكل عبئاً على العائلات ومعنى من معاني التقييد الخاصة حيث انه يفتقد لمقومات العيش، وما جرى في قيزان النجار وبنى سهيلا في خانينونس دليل على ذلك، حيث تبلغ قيمة الكرفان 7000 دولار وتساوي 35 شهراً للإيجار، وهذه الكرفان لا تلبى احتياجات المتضررين.¹⁶

ويرى البعض أن الرئاسة الفلسطينية والحكومة تفضل إعطاء قضية الصراع الداخلي بين أقطاب حركة "فتح" والوضع في الضفة الغربية أولوية أكبر من ملف غزة، مما يُبطئ عودة السلطة الفعلية إلى غزة على أرض الواقع، وأن ملف الإعمار يُستغل من قبل بعض الأطراف في السلطة الفلسطينية لأهداف سياسية؛ فهو من الجانب السياسي لا يُراد الدفع به إلى الأمام حتى لا يكون في صالح حركة "حماس"، بالإضافة إلى استغلال ذلك لممارسة مزيد من الضغط على الحركة لتقديم مزيد من التنازلات.¹⁷

ويرى البعض أن خطة سيربي الإسرائيلية وليست خطة فلسطينية حيث أنه في اليوم الثاني من وقف إطلاق النار اجتمع سيربي مع يوافمردخاي وتم الاتفاق على الخطوط العريضة لهذه الخطة، والخطة قدمتها إسرائيل لسيربي وبعد ذلك تبنتها السلطة الفلسطينية ولم تجري أي تعديل عليها.¹⁸

أما بخصوص المصالحة وتمكين حكومة التوافق واستلامها للمعابر للبدء بالاعمار فلا زالت تترنح بين الاتهامات وتباين الآراء والمواقف وعدم التوصل لحل لغاية الآن بخصوص موظفي غزة وآلية استلام المعابر وتمكين الحكومة، ولأجل ذلك عُقدت بالقاهرة مفاوضات بين حركتي فتح وحماس، وتوصلت إلى الاتفاق المُوقع في 25 سبتمبر 2014 كالتالي:¹⁹

- 1) **الحكومة:** ويتضمن الاتفاق تمكين حكومة التوافق الوطني حسب صلاحياتها وحسب النظام الأساسي الفلسطيني، ودمج الموظفين في كافة الوزارات وممارسة واجباتها الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية وفقاً للأنظمة والقوانين
- 2) المعمول بها، ودعم الحكومة في سعيها لإنهاء الحصار وعودة العاملين إلى المعابر، وإدخال المواد المطلوبة لإعادة اعمار غزة.
- 3) **إنهاء الحصار والإعمار:** التأكيد على تثبيت وقف إطلاق النار، وسرعة انجاز المخططات المطلوبة لإعادة اعمار غزة.
- 4) **المجلس التشريعي:** إجراء المشاورات التي تمهد لعقد اجتماع المجلس ودعوة رئيس السلطة إلى إصدار المرسوم الخاص بدعوته للانعقاد وممارسة مهامه.

- (5) **ملف الموظفين:** تمكين اللجنة القانونية والإدارية لحكومة التوافق على انجاز مهامها وإنصاف جميع الموظفين المعنيين قبل وبعد 14 يونيو 2007 وفق الأنظمة والقوانين التي تنظم عملهم.
- (6) **التحرك السياسي:** دعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى انجاز حقوق الفلسطينيين في الحرية والعودة و ضمان حق العودة للاجئين وتحرير الأسرى والمعتقلين.
- (7) **لجنة الحريات العامة:** دعوة لجنة الحريات العامة لاستئناف أعمالها في الضفة وغزة والطلب من الحكومة تسهيل مهامها على أن تقوم اللجنة بمهامها بأسرع وقت ممكن.
- (8) **لجنة المصالحة المجتمعية:** دعوة لجنة المصالحة المجتمعية لاستئناف أعمالها والطلب من الحكومة دعم عملها وتوفير متطلبات نجاحها.
- (9) **الانتخابات:** التأكيد على سرعة تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات وفق ما ورد في الاتفاقيات والتفاهات والتي كان آخرها إعلان الشاطئ 2014/4/23.
- (10) **لجنة المتابعة:** اتفقت الحركتان على تشكيل لجنة مشتركة بينهما لمتابعة تنفيذ هذه التفاهات والاتفاقيات السابقة والعمل المشترك لتذليل العقبات التي تواجهه الحكومة في عملها.

5- اتجاهات المزاج العام في قطاع غزة، وإلى متى يمكن للمتضررين من الحرب الاستمرار في الوضع الحالي.

يراقب الغزيون عن كثب قضية فك الحصار وفتح المعابر وإعادة الأعمار. وشهدت الشهور السنة الأخيرة حالة من التوتر الشديد في أوساط الأغلبية الساحقة من سكان القطاع. فقد تفاقمت الأزمات الإنسانية بشكل كبير، ومنها أزمة الكهرباء، وإغلاق معبر رفح البري مع مصر، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كتراجع النمو الاقتصادي حيث بلغ فيه الانكماش نحو 15% خلال العام 2014. هذا بالإضافة إلى عرقلة عملية الإعمار، والذي نجم عنها ارتفاع معدلات البطالة وبلغها نسب قياسية تفوق الـ 42%. فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 195 ألف، وعليه فإن استمرار تلك الأوضاع على حالها قد يؤدي إلى حدوث انفجار داخلي.

تأسيساً لما سبق أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن قيام السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها تجاه إعادة الإعمار في غزة وتفعيل ملف المصالحة وتمكين حكومة التوافق الوطني من القيام بمهامها في القطاع، وأن إسرائيل تتحمل مسؤولية الدمار الذي لحق بالقطاع. وعليه فإن إنهاء الحصار والسماح للمواطنين بحرية التنقل والحركة، سيكون بديلاً عن انفجار الوضع بغزة والذي لن يكون في مصلحة أي طرف. أما صحيفة هآرتس الإسرائيلية فقد أشارت إلى أن هناك خمس دول أوروبية أعربت عن احتجاجها على عرقلة إعادة إعمار قطاع غزة، وانتقدت السلطة الفلسطينية ومصر ودول الخليج وحملتهم مسؤولية تعثر الإعمار وهذه الدول هي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا).²⁰

ليس من السهولة بمكان التكهن بمدى تحمل متضرري الحرب من الفلسطينيين، وهم يعدون بمئات الآلاف خاصة على ضوء تفاقم أزمات الإيواء والبطالة والفقر وانعدام الحياة الكريمة. فالغالبية الساحقة من الغزيين لم يعودوا قادرين على العيش في ظل الوضع أو الأسلوب القائم. كذلك ليس بإمكان الجهات المعنية الفلسطينية والإقليمية والدولية، الاستمرار في العمل ضمن النهج الراهن، وعليه فستكون محاولة هذه الورقة إلقاء نظرة على الاحتمالات القادمة.

6- هل نحن أمام احتمالات حرب خارجية أم تفجر الوضع الداخلي: قراءة في المواقف الإسرائيلية والقوى الفاعلة في قطاع غزة.

قبيل بدء الانتخابات الإسرائيلية تناقلت وكالات الأنباء المتعددة عن إمكانية نشوب حرب إسرائيلية في قطاع غزة، وأخبار أخرى تحدثت عن إمكانية تفجر الوضع الداخلي بسبب تفاقم وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة والناجمة عن تأخر الإعمار واستمرار الحصار بوتيرة متسارعة، وتباينت آراء الفصائل الفلسطينية (والتي لها أذرع عسكرية) حول ماهية المرحلة القادمة ومدى تأثير الانتخابات الإسرائيلية وتأخر الإعمار واستمرار الحصار على الواقع الأمني والاقتصادي في قطاع غزة، وللتعرف على أهم ما جاء في مواقف الفصائل الفلسطينية يمكن إبرازها بالنقاط التالية :

- حركة المقاومة الإسلامية حماس:

اعتبرت حركة حماس نفسها بأنها ليست معنية بأي تصعيد مع إسرائيل، وهي معنية باستمرار الهدوء لإعطاء الفرصة لإعادة اعمار غزة، وأن الكرة في الملعب الإسرائيلي، وأن حماس جاهزة لأي مواجهة ولكن ليست معنية بذلك، ورغم ذلك فهناك حالة احتقان غير عادية بين المواطنين في غزة، ويمكن أن يعبر عن هذا الاحتقان بشكل من الأشكال وليس بالضرورة أن يكون هناك قدرة على التكهن بذلك، ورأت حماس أنه يجب على كل الأطراف إلزام إسرائيل باتفاق وقف إطلاق النار المبرم يوم 26 أغسطس 2014، ورفع الحصار وضمان بدء الإعمار إذا أراد المجتمع الدولي والعربي استمرار الهدوء.²¹

- حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح:

تعتقد حركة فتح أن تعطيل الإعمار يعود لعدم إعطاء الفرصة كاملة لحكومة التوافق الوطني، وأن إسرائيل تتذرع بأن السلطة والحكومة غير موجودة ولا تعمل بكامل طاقتها، وأن المانحين التزموا أن تكون الحكومة المسؤولة عن ذلك، وتوقعت فتح بأن الأوضاع في غزة لن تؤول إلى حرب ولا انفجار داخلي، بل رأت أن هناك إمكانية لتطبيق اتفاق الشاطئ وإعطاء حكومة التوافق دورها على الأرض بصلاحيات كاملة، ورفع المعوقات أمامها.²²

- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

يتبلور موقف الديمقراطية حول ضرورة الالتزام بالتهديئة واستكمال ما تم الاتفاق عليه في 8/26 مع المفاوضات غير المباشرة لتحقيق مطالب غزة، والعمل والضغط على أن تأخذ حكومة التوافق دورها، و في المقابل إذا استمر الوضع بدون اعمار، فإن غزة مقبلة على انفجار داخلي سيفاجأ الجميع (الأمم المتحدة، المؤسسات الدولية تحذر من ذلك وهو انفجار الوضع الداخلي)، هناك حديث عن حرب إسرائيلية في غزة، وتهديدات إسرائيل إما للضغط على غزة أو أن هناك فرصة سانحة لذلك بسبب انشغال العالم بقضايا الإرهاب، المشكلة الأوكرانية، الملف النووي الإيراني، والأجواء متاحة وأيضاً وجود انقسام داخلي.²³

- حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

ترى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أن إسرائيل هي المسؤولة عن الحصار المفروض على قطاع غزة، وأن مفاوضات وقف إطلاق النار لم تُلزم سلطات الاحتلال وهي تتحمل مسؤولية انهيار الاتفاق الذي تم برعاية مصرية، وهذا لا يعني أننا مقدمون على حرب إلا إذا اضطرننا لها في حال نفذت إسرائيل تهديداتها بتوجيه ضربة عسكرية جديدة على قطاع غزة. الحركة تقيم الأوضاع الداخلية وتداعيات إخلال إسرائيل بالتزاماتها. وهي تركز جهودها مع كل القوى الأخرى على تمكين الجبهة الداخلية، والعودة مجدداً إلى أجواء المصالحة وصولاً لتطبيق الاتفاقيات المتعلقة

بها، وهذا من وجهة نظر الحركة ضرورة ملحة لتعزيز الصمود وإقبال الباب أمام مشاريع الفتنة ومنع أي تصدعات داخلية جديدة.²⁴

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

ترى أن الحالة الراهنة مقبلة على مزيد من التدهور في الوضع الداخلي، وتزايد مظاهر تؤدي إلى تفكك المجتمع منها السرقة، العنف، الفوضى، البحث عن الخلاص من خلال الهجرة، واحتمالات تزايد مجموعات التطرف، الذي سيكون له نتائج وخيمة على الوضع الهش، وإشغال الوضع الداخلي بالمزيد من المشاحنات التي من شأنها تعميق الأزمات الداخلية. في ضوء ذلك، تستبعد قيام إسرائيل باعتداءات جديدة في هذه الأيام، لأن الأوضاع الجارية في قطاع غزة تحقق الأهداف الإسرائيلية، كما أن استمرار تحكمها في ما يدخل قطاع غزة، يمكنها من تفادي تقجر الوضع الداخلي في وجه إسرائيل.²⁵

- الموقف الإسرائيلي:

أعدت الانتخابات الإسرائيلية من جديد موضوع الصراع مع غزة إلى واجهة النقاش العام وقد اختصر هذا النقاش رئيس الموساد السابق مائير داجان حين وقف أمام حوالي 40 ألف شخص تجمعوا في ساحة رابين في السابع من مارس 2015 وقال " لقد خرجنا من الحرب بدون انجاز " . واحتدم النقاش أحياناً من قبل وزراء في الحكومة حول تأثيرات تلك الحرب، وكأنها لم تكتمل بعد.

فلسطينياً الظروف لم تتغير حيث الإغلاق والحصار وما واكبها من إجراءات إعاقاة الإعمار والمزيد من الإفقار، حيث أن موظفي حماس لا يتقاضون رواتب، وموظفي السلطة يتقاضون جزء من دخلهم، وهذا أوقف عجلة الاقتصاد وأعاد الفلسطينيين للتساؤل عن المخرج. كما أن بعض تهديدات قادة حماس وما يرافقها من بعض التدريبات الصاروخية التي تثير الجدل في إسرائيل، تلمح إلى أن الأمور في طريقها للصدام من جديد، وكأن الطرفين لهم مصلحة في ذلك.

يبدو للوهلة الأولى أننا أمام احتمالات الانفجار! لأن ظروفه تختمر في غزة! ولكن ضد من؟ هذا هو السؤال! ارتباطاً بالتجربة السابقة، يمكن القول أن لا انفجار داخلي للعديد من الأسباب، منها أن الناس لا ترى نفسها يمكن أن تنفجر ضد فصائل لا زالت في موقع الاستهداف من إسرائيل. وثانياً لو بدأت ملامح انفجار داخلي فإن حركة حماس قادرة على تحويله ضد إسرائيل، إذن ربما أن الوجهة الأبرز إذا لم تتم معالجة الأمور فيتجهون نحو صدام ولكن عوامل نزع الفتيل كبيرة، ومن الصعب تصور ذلك؛ فغزة هي جزء من التفكير الإسرائيلي بعيد المدى والهدف التخلص منها والفصل النهائي عنها، وقد تم التعبير عن ذلك بأكثر من ممارسة ولكن هل يستوي ذلك مع حروب تعيد الاشتباك بين فترة وأخرى؟ وللوهلة الأولى الإجابة لا! ولكن بنظرة متأنية نرى أن إسرائيل تقوم بعمليات كي وعي من خلال الحروب حتى يدفع سكان قطاع غزة ربما لالتقاط بعدها أي حل تذهب إسرائيل باتجاهه، وهو الفصل التام، وربما لن تتمكن جهود نزع الفتيل من منع حرب رابعة، تُبعد الأنظار بعيداً عن المصالحة والإعمار بل باتجاه الحل النهائي مع غزة ككيان مستقل.²⁶

تجدد الإشارة إلى أن التنظيمات الفلسطينية المنطوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية قد عبرت عن قلقها الشديد من تواتر الأنباء المتعلقة بمفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل، فحوارها أن موافقة إسرائيل عن فك الحصار والسماح بإعادة الإعمار وفتح المعابر وإقامة ميناء الخ، مقابل وقف إطلاق النار/هدنة، تمتد من 5 إلى 10 سنوات وسحب الأسلحة الثقيلة. إن القبول بهذا العرض من شأنه أن يؤدي إلى تكريس الانقسام وفصل لقطاع غزة عن الضفة الفلسطينية. وبعبارة أخرى تمزيق وحدة الكيان الفلسطيني ووضع علامات كبرى أمام وحدة الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

7- الخروج من المأزق: هل بالإمكان أن تكون مصلحة المواطنين البوصلة في تحقيق ذلك.

لا يمكن الخروج من المأزق الحالي الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية وتحديدًا قطاع غزة إلا بقرار سياسي يتمثل بتحقيق المصالحة الوطنية، وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام نجاح عمل حكومة التوافق الوطني، والضغط على إسرائيل لفك الحصار وتسهيل الإجراءات على المعابر، وللخروج من المأزق فهناك المزيد من الخطوات يمكن إتباعها ومنها التالي:

- تنفيذ التفاهات بين حركتي حماس وفتح، وتحقيق المصالحة الوطنية .
- تمكين حكومة التوافق الوطني واستلامها للمعابر، لتنفيذ خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار قطاع غزة.
- الإسراع بإجراء انتخابات شاملة في الأراضي الفلسطينية.
- حل الملفات العالقة بين الجانبين ومن ضمنها ملف موظفي حكومة حماس المقالة.
- التوجه نحو المؤسسات الدولية للضغط على إسرائيل بإنهاء الاحتلال والحصار، والعمل على توسيع دائرة الأصدقاء بالعالم وتضييق جبهة الأعداء.
- إعادة النظر في بنود اتفاقية باريس الاقتصادية بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتفعيل حملة المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية.
- التوجه نحو العمق العربي، والعمل على تفعيل ونفاد مفعول شبكة الأمان العربية المقدره شهريا بحوالي 100 مليون دولار.
- السير نحو بناء اقتصاد حقيقي منتج يعظم الموارد المحلية، عوضاً عن الاعتماد على الموارد الخارجية.
- أن تكون عملية الإعمار ذات بعد اقتصادي وتنموي وليس فقط إغاثي، كما جاء في الخطة الوطنية.

ولللخروج من المأزق الحالي يرى بعض المختصون أن الحل يكمن في إنهاء الانقسام وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية، وأنه ليس بالضرورة توقيع اتفاقات جديدة، فقط تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ، وأن الوضع في قطاع غزة لن يتعدى مطلع الصيف القادم.²⁷

خلاصة القول أن عدة تساؤلات بحاجة لإجابة وبالأحرى فالوضع الفلسطيني وتحديدًا في قطاع غزة يطرح عدة تساؤلات أكثر مما يقدم إجابات وهي كالتالي :

- ما هي الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم استلام حكومة التوافق لمهامها في قطاع غزة؟
- كيف يمكن علاج مشكلة موظفي حكومة غزة، وهل ستزيد من تقاوم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية؟
- لماذا لا يتم انجاز تحليل معمق لآلية الأمم المتحدة للاعمار المعروفة بآلية سييري، وكيف يتم تقدير الخسائر الحقيقية المترتبة على إعاقة وتأخر الإعمار على الاقتصاد والمجتمع في قطاع غزة؟
- إلى أي مدى يمكن لسكان قطاع غزة تحمل المشكلات الاقتصادية والإنسانية المتفاقمة؟
- هل بالإمكان أن يتم ترميم وإعادة الإعمار كعملية تنموية شاملة وذات أثر ملموس على المواطنين في السنوات القادمة.

نهاية الورقة

- ¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المسودة الثانية: تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي الأخير، 2014، ص 4.
- ² الصوراني ، غازي، عملية اعمار قطاع غزة: شرعنة الاحتلال أم اعمار، عرض وتحليل وملاحظات نقدية، ورقة قدمت لندوة الحوار المفتوح المنعقدة بمطعم لاتيرنا، غزة، الأراضي الفلسطينية، 2014-10-27، ص 1.
- ³ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المسودة الثانية: تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي الأخير، 2014، ص 2.
- ⁴ النجار، محمد، ورقة عمل مقدمة من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار -بكدار-، بعنوان خطة تنمية وإعادة اعمار قطاع غزة
- ⁵ أبو معيلق، نبيل، مقترح مقدم من اتحاد المقاولين الفلسطينيين حول إعادة اعمار البيوت المهدمة بمحافظات غزة، قراءات إستراتيجية، السنة السابعة، العدد السابع عشر، مركز التخطيط الفلسطيني ، نوفمبر 2014، ص 40.
- ⁶ تقرير نهائي طاولة مستديرة 8، مشاريع إعادة اعمار قطاع غزة ما لها وما عليها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، آب 2014.
- ⁷ اللجنة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة، دراسة قدمت للمؤتمر الدولي لدعم إعادة اعمار غزة، القاهرة، تشرين أول 2014، ص 6.
- ⁸ العجلة، مازن، الرؤية التنموية لإعادة الإعمار وخطة الإنعاش المبكر، قراءات إستراتيجية، السنة السابعة، العدد السابع عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، نوفمبر 2014، ص 15.
- ⁹ العجلة، مازن، اعمار قطاع غزة إلى أين، وكالة أمد للإعلام، 9 مارس 2015، الرابط الالكتروني <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=64686>
- ¹⁰ <http://iaanews.com>
- موقع دنيا الوطن، خبر بعنوان إسرائيل أفرغت تفاهمات وقف إطلاق النار على غزة من مضمونها، 16 ديسمبر 2014، الرابط الالكتروني، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/16/>
- ¹¹ موقع دنيا الوطن، خبر بعنوان إسرائيل أفرغت تفاهمات وقف إطلاق النار على غزة من مضمونها، 16 ديسمبر 2014، الرابط الالكتروني، <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/12/16/>
- وكالة معا الإخبارية، 26 فبراير 2015، الرابط الالكتروني، <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=763610>
- ¹² وكالة معا الإخبارية، 26 فبراير 2015، الرابط الالكتروني، <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=763610>
- تقدير استراتيجي: اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نقلا عن موقع الرسالة نت، 8 يونيو 2014. <http://alresalah.ps/ar/post/95430>
- ¹³ تقدير استراتيجي: اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نقلا عن موقع الرسالة نت، 8 يونيو 2014. <http://alresalah.ps/ar/post/95430>
- ¹⁴ مجلة الهدف، عملية إعادة اعمار غزة تترنح بين الغموض وقسوة آلية سيرى، العدد 127، 79 <http://www.attareek.ps/atemplate.php?id=127,79> وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، خبير اقتصادي: آلية سيرى ورقة توت للتغطية على قصور المانحين، <http://safa.ps>.
- ¹⁵ وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، خبير اقتصادي: آلية سيرى ورقة توت للتغطية على قصور المانحين، <http://safa.ps>.

وكالة فلسطين الإخبارية، الطباع: آلية سيرى سبب في حرب قادمة..، وتوزيع الأشغال 'منتقد' وكارثة التضارب الضريبي قائمة، الرابط الإلكتروني [/http://paltoday.ps/ar/post/224900](http://paltoday.ps/ar/post/224900)

¹⁶ وكالة فلسطين الإخبارية، الطباع: آلية سيرى سبب في حرب قادمة..، وتوزيع الأشغال 'منتقد' وكارثة التضارب الضريبي قائمة، الرابط الإلكتروني [/http://paltoday.ps/ar/post/224900](http://paltoday.ps/ar/post/224900)

وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، خبير اقتصادي: آلية سيرى ورقة توت للتغطية على قصور المانحين، <http://safa.ps>.

¹⁷ وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، خبير اقتصادي: آلية سيرى ورقة توت للتغطية على قصور المانحين، <http://safa.ps>.

قراءات إستراتيجية ، السنة السابعة، العدد السابع عشر، مركز التخطيط الفلسطيني ، نوفمبر 2014، ص 74.

¹⁸ قراءات إستراتيجية ، السنة السابعة، العدد السابع عشر، مركز التخطيط الفلسطيني ، نوفمبر 2014، ص 74.

وثيقة نص ورقة التفاهات بين فتح وحماس، القاهرة، 25 سبتمبر 2014. وكالة أمد للإعلام.

¹⁹ وثيقة نص ورقة التفاهات بين فتح وحماس، القاهرة، 25 سبتمبر 2014. وكالة أمد للإعلام.

²⁰ وكالة سوا الإخبارية، شادي عثمان متحدثاً عن موقف الاتحاد الأوروبي للوضع في غزة.

²¹ مقابلة مع الدكتور سامي أبو زهري الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس، تاريخ المقابلة 9 مارس 2015.

²² مقابلة مع فيصل أبو شهلا النائب في المجلس التشريعي عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، تاريخ المقابلة 9 مارس 2015.

²³ مقابلة مع صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تاريخ المقابلة 9 مارس 2015.

²⁴ مقابلة مع الأستاذ داوود شهاب مسئول المكتب الإعلامي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، تاريخ المقابلة 9 مارس 2015.

²⁵ مقابلة مع الأستاذ كايد الغول عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، تاريخ المقابلة 9 مارس 2015.

²⁶ مقابلة مع الأستاذ أكرم عطا الله، الكاتب والمختص بالشؤون الإسرائيلية ، تاريخ المقابلة 11 مارس 2015.

²⁷ أبو زائدة، سفيان، ميناء غزة الدولي، صحيفة المشرق الإلكترونية، 24 فبراير

<http://mashreqnews.com/ar/index.php?act=post&id=39221>, 2015